

## مدى فعالية الاتفاقيات الدولية العالمية والإقليمية في مكافحة الهجرة غير النظامية

د/ خويل بلخير: جامعة زيان عاشور بالجلفة

كلية الحقوق

khouielb@gmail.com

تاريخ الارسال: 2019/11/25 تاريخ القبول: 2019/12/05 تاريخ النشر: 2019/12/28

### ملخص

على الرغم من أنّ ظاهرة الهجرة غير النظامية لعبت دورا كبيرا في تلاقي مجتمعات بشرية متنوعة الثقافات، والأديان، والتقاء الحضارات المختلفة، إلا أنّها باتت مكوّنا هيكليا يشكّل عبئا كبيرا، سواء على دول المنبع أو الدول المستقبلية، خاصة بعد ما أصبحت تأخذ أبعادا أمنية خطيرة بعد اقترانها بتهديدات وتحديات أخرى، كالإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، هذه الانعكاسات السلبية ساهمت بشكل كبير في بروز زيادة وتيرة الهجرة غير النظامية نحو الدول المتقدمة، الأمر الذي أدى إلى عقد العديد من الاتفاقيات والتدابير بغية مكافحة الهجرة غير النظامية. فالى أيّ مدى ساهمت هذه الاتفاقيات الدولية العالمية والإقليمية في الحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية؟

الكلمات المفتاحية : الهجرة غير النظامية؛ التعاون الدولي؛ الاتفاقيات الدولية؛ الاتفاقيات الإقليمية؛ المنظمات الدولية .

### Summary

Although irregular migration has played a major role in the convergence of diverse societies, cultures, religions, and the convergence of different civilizations, it has become a structural component that is a major burden, both on the upstream and receiving countries, especially after they have taken on serious security dimensions. Coupled with other threats and challenges, such as terrorism and transnational organized crime, these negative repercussions have contributed significantly to the rise of irregular migration towards developed countries, which led to the conclusion of many agreements and measures

to combat irregular migration. To what extent have these international and regional international conventions contributed to curbing the phenomenon of irregular migration?

**Keywords: irregular migration; international cooperation; international conventions; regional conventions; international organizations.**

## مقدمة

تشكّل ظاهرة الهجرة غير الشرعية واحدة من أهم القضايا التي تحنل صدارة الاهتمامات الدولية والوطنية، لاسيما في ظل التوجه العالمي نحو العولمة الاقتصادية وتحرير قيود التجارة، وهذا يقضي بفتح الحدود وتخفيف القيود على السلع وحركة رؤوس الأموال وما نتج عن ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية على الدول النامية والفقيرة على حد سواء، هذه الانعكاسات السلبية ساهمت بشكل كبير في بروز زيادة وثيرة الهجرة غير النظامية نحو الدول المتقدمة من أجل خلق ظروف معيشية أفضل للأفراد.

بذلك تطرح الدراسة إشكالية رئيسية تستوجب الوقوف عند الدور الذي تلعبه الاتفاقيات الدولية العالمية والإقليمية في معالجة ظاهرة الهجرة غير النظامية.

## الهدف من البحث

يهدف هذا البحث للتعرف على الأسباب والدوافع الحقيقية والأصلية التي تدفع إلى تفشي ظاهرة الهجرة غير النظامية، للوصول إلى أهم التدابير والآليات التي ساهمت بها الاتفاقيات الدولية العالمية والإقليمية للحد من هذه الظاهرة.

## أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في كونه يضيف إلى التراكم العلمي والمعرفي في موضوعات الهجرة غير النظامية، كما يمكن أن يكون منطلق لدراسات جديدة في المستقبل، إضافة إلى مساهمته في التوعية من مخاطر الهجرة غير النظامية.

## منهج البحث

من أجل القيام بدراسة هذا الموضوع قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في تناول أسباب ودوافع

الهجرة غير النظامية، وذلك وصولاً لإبراز أهم الجهود الدولية والعالمية والإقليمية المبذولة في هذا الصدد.

## هيكل البحث

وقد ارتأينا معالجته من خلال مبحثين على النحو الآتي:

**المبحث الأول :** ماهية الهجرة غير النظامية ودوافعها.

**المطلب الأول :** تعريف الهجرة غير النظامية.

**المطلب الثاني :** أسباب ودوافع الهجرة غير النظامية.

**المبحث الثاني :** الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير النظامية.

**المطلب الأول:** المواثيق الدولية كأداة لمكافحة الهجرة غير النظامية.

**المطلب الثاني :** دور المنظمات الإقليمية في مكافحة الهجرة غير النظامية.

**المبحث الأول:** ماهية الهجرة غير النظامية ودوافعها

يعتبر موضوع الهجرة الدولية وبما تتطوي عليه من شبكة معقدة من المحددات والنتائج الديمغرافية

والاجتماعية، والسياسية والاقتصادية، انتقلت إلى صدارة الاهتمامات القطرية والدولية؛ حيث أصبح موضوع الهجرة

غير النظامية، أو الهجرة غير الشرعية، أو الهجرة السرية في الأعوام القليلة الماضية من المسائل الرئيسية التي

تدعو للقلق في عدد متزايد من البلدان نتيجة لتفاقم آثارها، وتسارع وتيرتها بشكل كبير، ما يستدعي دراستها وتحليلها

بشكل علمي حتى نتمكن من معرفة أسبابها، وبالتالي تسهل سبل معالجتها بطريقة عملية.

**المطلب الأول: تعريف الهجرة غير النظامية**

رغم قدم هذه الظاهرة والاهتمام العالمي بها إلا أنها أصبحت من أكثر المفردات شيوعاً، ورغم عقد

الاتفاقيات، والندوات، والمؤتمرات الدولية لمكافحة هذه الظاهرة، إلا أنه لا يوجد تعريفاً موحداً متفق عليه عالمياً، أي

لا يزال مفهوم الهجرة غير النظامية لحد الآن غامضاً يبحث عن تعريف، خاصة في ظل تداخل وعلاقة بعض

المصطلحات كالإبعاد، والترحيل، وجريمة تهريب البشر، مع مصطلح الهجرة غير النظامية.

**الفرع الأول :التعريف الفقهي والقانوني للهجرة غير النظامية :** لقد تعددت التعاريف لهذه الظاهرة سواء التعاريف الفقهية، أو المقاربات القانونية لتعريفها.

**أولاً : التعريف الفقهي:** لم يتفق الفقه على تعريف محدد للهجرة غير النظامية يحيط بكافة الجوانب المتصلة بها؛ حيث أنّ كل دولة نظرت إلى ذلك التعريف، ومن ثم فقهاءها طبقاً لاحتياجاتهم ومصالحهم الوطنية؛ حيث نجد: الرأي الأول: يرى أنّ الهجرة غير النظامية هي الدخول والخروج غير القانوني من وإلى إقليم، أو دولة من قبل أفراد، أو جماعات من غير الأماكن المحددة لذلك دون التقييد والالتزام بالضوابط والشروط الشرعية التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد<sup>1</sup>.

**الرأي الثاني:** عرّف بأن الهجرة غير النظامية هي الانتقال من الوطن الأم إلى وطن المهاجر إليه للإقامة بصفة مستمرة فيه، مخالفاً للقواعد المنظمة للهجرة بين الدول طبقاً لأحكام القوانين الدولية والداخلية<sup>2</sup>.

**الرأي الثالث:** عرّف بأن الهجرة غير النظامية هي خروج المواطن من إقليم دولة من غير المنافذ الشرعية والمخصصة لذلك، أو من منفذ شرعي باستخدام وثيقة للسفر مزورة<sup>3</sup>.

**ثانياً : :التعريف القانوني :**

أ- تعريف الاتفاقية الدولية للهجرة غير الشرعية: عرّفت الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم ، المنبثقة عن الجمعية العامة في 18 ديسمبر 1990، الهجرة غير الشرعية بشكل عام في المادة 2/25 على أنهم "الأشخاص الذين يعملون أو سيعملون أو قد عملوا في نشاط مأجور في دولة غير دولتهم". وتنص المادة 5/02"على أنه يعتبر في وضعية قانونية، المهاجرون وأفراد عائلاتهم إذا رُخص لهم بالدخول والإقامة

1- عجيل الويسي وآخرون، المنجد في اللغة العربية والإعلام، دار المشرق، بيروت، 1988، ص 35.

2- نفس المرجع، ص 36-37.

3- محمد فتحي عيد، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، الطبعة الأولى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص 47.

والعمل في الدولة التي يمارس فيها العمل وفقاً للنظام المعمول به في تلك الدولة، وبما لا يتعارض مع الاتفاقيات الدولية التي تلتزم بها"<sup>1</sup>.

ب- وهذا التعريف غير بعيد عن التعريف الذي قدمه المكتب الدولي للعمل الذي جاء كما يلي: الهجرة السرية أو غير الشرعية هي التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقية الدولية والقوانين الوطنية، ويقصد على هذا الأساس بالمهاجرين غير القانونيين:

\* - الأشخاص الذين يعبرون الحدود خلسة عن الرقابة المفروضة.

\* - الأشخاص الذين يدخلون الإقليم بصفة قانونية وبترخيص إقامة، ثم يمددون إقامتهم عن المدة المحددة.

\* - الأشخاص الذين رُخص لهم العمل بموجب عقد، ويخالفون هذا العقد، سواء بتخطي المدة المحددة له، أو بالقيام بعمل غير مرخص له بموجب العقد"<sup>2</sup>.

ج- أما المنظمة الدولية للعمال (Oit) فتعتبر الهجرة غير النظامية" التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، ويقصد على هذا الأساس بالمهاجرين غير الشرعيين كلا من:

\* - الأشخاص الذين يعبرون الحدود بطرق غير قانونية وخلسة من الرقابة المفروضة.

\* - الأشخاص الذين رُخص لهم العمل بموجب عقد، ويخالفون هذا العقد سواء بالقيام بعمل غير مرخص له، أو عمل يعاقب عليه القانون المحلي.

\* - الأشخاص الذين يدخلون إقليم دولة ما بصفة قانونية وبترخيص إقامة، ثم يتخطون مدة إقامتهم ويصبحون في وضعية غير قانونية"<sup>3</sup>.

---

1- محمدرضا التميمي، الهجرة غير الشرعية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع، جانفي، 2011، ص 20 .

2- بن مشري عبد الحليم، ماهية الهجرة غير الشرعية، مجلة المفكر، العدد السابع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 18.

3- نقلا عن: قزو محمد آكلي، الوضع القانوني للمهاجرين الجزائريين بفرنسا، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 1986، ص ص 21، 22.

د- وتُعرّف الهجرة غير النظامية في القانون الجزائري حسب الأمر رقم 211/66 المؤرخ في 21 جويلية 1966 بأنها " دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية، أو بوثائق مزورة بنية الاستقرار أو العمل".  
يمكن الملاحظة من خلال هذه التعاريف أنّ الصفة الأساسية التي يتميز بها المهاجر غير النظامي هي مخالفته للقانون، إما أثناء دخوله، أو إقامته، أو بسبب النشاط الذي يمارسه، وهذا ما جعل العديد من الدول تفكر في تجريم فعل الهجرة السرية ومن بينها الجزائر<sup>1</sup>.

**الفرع الثاني :علاقة الهجرة غير النظامية بالمصطلحات ذات الصلة :** قد تختلط ظاهرة الهجرة غير النظامية في تحديدها بظواهر أخرى، أو تلتقي بها، أو تكون لها الآثار أو النتائج نفسها، مما يستدعي التمييز بينها وبين الظواهر الأخرى المشابهة لها، ولهذا سوف يتم الإشارة إلى عدد من المصطلحات تنتج عن تلك النوعية من الهجرة وهي من وجهة النظر مرتبطة بها على النحو الآتي:

**أولاً: علاقة الهجرة غير النظامية بالإبعاد:** هناك علاقة وطيدة بين الهجرة غير النظامية والإبعاد، حيث أنّ هذا الأخير هو قرار تصدره السلطات العامة في الدولة لأسباب تتعلق بسلامتها وأمنها الداخلي أو الخارجي، تطلب بمقتضاه من الأجنبي مغادرة إقليمها خلال مدة محددة، وإلا تعرض للجزاء والإخراج بالقوة، إلا أنّ لدولة المنبع التدخل لحمايته في حالة تعسف الدولة في إبعاده، وذلك بالطرق الدبلوماسية، والأصل في الإبعاد أنه عمل فردي يقع على فرد، أو عدة أفراد معينين، غير أنّ الدولة لها أن تقوم بما يسمى بالإبعاد الجماعي، وذلك في حالة نشوب حرب، أو حدوث اضطرابات داخل الدولة<sup>2</sup>.

**ثانياً:علاقة الهجرة غير النظامية بالترحيل:** إنّ نتيجة الترحيل تعطي حتمياً نتيجة الهجرة غير النظامية، حيث أنّ الترحيل يعني إخراج الأجانب جبراً عن طريق الإبعاد، وقد نتج الترحيل من الواقع العملي للهجرة غير النظامية، حيث تمارس الإدارة الترحيل يومياً لمواجهة حالات دخول الأجانب بطريقة غير شرعية، أو الدولة دون ترخيص

1- بن مشري عبد الحليم، مرجع سابق، ص 19- 20.

2- نفس المرجع، ص 18.

شرعي للإقامة نتيجة تخلفهم عقب انتهاء مدة الإقامة الممنوحة لهم دون تجديد، ولا تفوت الإشارة إلى أنه في فرنسا يوجد ما يسمى بنظام "الاقتياد للحدود" لمواجهة ظاهرة الهجرة غير النظامية<sup>1</sup>.

وقد أوضحت المحكمة الإدارية المصرية الفارق بين الإجراءات السالفين (الإبعاد والترحيل)؛ حيث إنَّ ترحيل الأجنبي من البلاد لعدم وجود إقامة قانونية، لا يعد إبعاداً بمعناه القانوني استناداً إلى إقامة ثابتة ومعينة، الأمر الذي يتطلب صدور قرار من وزير الداخلية، فالترحيل إجراء مادي لا يصل فيه الأمر إلى أن يكون إبعاداً، ولا يمكن مباشرة ترحيل الأجنبي بإصدار قرارا بإبعاده<sup>2</sup>.

**ثالثاً: علاقة الهجرة غير النظامية بتهريب البشر:** إنَّ تهريب البشر والمتاجرة بهم يمثل نقطة هامة في الهجرة، فعملية فتح الحدود بين الدول والأسواق الدولية لم تؤدي فقط إلى زيادة عملية التوافد الدولية لرؤوس الأموال والأيدي العاملة، وإنما أدت أيضاً إلى زيادة عولمة الجريمة المنظمة، ونجد فيما يخص أوروبا أنَّ الهجرة المرتبطة بالمتاجرة في الفساد بالنسبة للمهاجرين الأوروبيين من الشرق إلى الغرب قد اتخذت بعدا يمكن ان نصفه بالخطير، خاصة بعد سقوط جدار برلين<sup>3</sup>.

والمتاجرة بالبشر تعد مرادفا لمصادرة الحرية وخرق حقوق الإنسان، فالأشخاص الذين تقوم عصابات التهريب بجلبهم يجدون أنفسهم في الغالب مجردين من أوراق السفر؛ حيث تستغل هذه العصابات غياب سياسة الهجرة متعددة الأطراف وغياب التعاون بين الدول لتنظيم الهجرة بصفة عامة، فيجبر أفراد هذه العصابات، النساء والفتيات والأطفال على البقاء في غير صحبة أحد. وتشير الإحصائيات أنَّ ما يقارب من 80% من ضحايا التهريب هم من النساء، وتغطي اتفاقية المجلس الأوروبي لمناهضة المتاجرة في البشر لسنة 2005 جميع صور

1- عجيل الويسي وآخرون، مرجع سابق، ص 4.

2- زهود مناد، مسألة الهجرة الأورو مغاربية- رهانات وآفاق-، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2002، ص 80.

3- علي فايز الحنجي، الهجرة غير الشرعية،- الفهم المفروض للهجرة غير الشرعية-، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001، ص 40.

المتاجرة، بما فيها المتاجرة داخل الدولة الواحدة، كما أنها تضع نظاما للمتابعة يشترك فيه ممثلو الوزارات والخبراء المستقلون الذين يتم تكليفهم بتقييم مدى تفعيل الاتفاقية والتوصية بالتحسينات<sup>1</sup>.

ولا شك أنّ هناك علاقة وطيدة بين الهجرة غير النظامية وتهريب البشر، فغالبية المهاجرين غير النظاميين يلجأون إلى أباطرة تهريب البشر لتنظيم هروبهم إلى الدول التي يرغبون في الانتقال والعيش مقابل مبالغ مالية، فتقوم عصابات تهريب البشر غالباً عن طريق البحر باستخدام السنايك القديمة والقوارب ذات المولدات الكبيرة في الإبحار إلى مناطق معينة بسواحل البحار متجهين إلى المناطق التي يقصدونها، كما في حالة اتجاه الصوماليين والسودانيين والإثيوبيين إلى الأراضي السعودية واليمنية، حيث يتم إنزالهم عند المراسي البعيدة عن المنافذ والنقاط الأمنية<sup>2</sup>.

وغالباً ما يقوم المهربون بمساومة المهاجرين بأسعار مرتفعة، بإنزالهم بأقرب موقع بشرط دفع مبالغ إضافية، ومن ثم يُعرضون حياتهم للخطر نتيجة إمكانية الغرق.

### المطلب الثاني : أسباب ودوافع الهجرة غير النظامية

تختلف دوافع الهجرة من مجتمع إلى آخر، فدوافع ذي المستويات التعليمية العليا ليس كغيرها من الأفراد ذوي المستوى التعليمي المحدود، وليست كالدوافع الاجتماعية والاقتصادية، فقد وجدت دراسات تحاول توضيح هذه الدوافع، فأبرزت أهمها دوافع اقتصادية واجتماعية وسياسية أمنية.

**الفرع الأول : الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية :** يتمثل السبب الرئيسي للهجرة العالمية، في غياب التوازنات الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الدولي؛ حيث تساهم في توسيع الهوة بين البلدان المتقدمة والبلدان السائرة في طريق النمو. وبالتالي تصبح المناطق الغنية من العالم أقطاباً هامة لاستقطاب وجلب لأعداد هائلة من الأشخاص الراغبين في الاستفادة من الرفاهية والتطور التكنولوجي. وعليه، يمكن فهم الأسباب الاقتصادية والاجتماعية على النحو الآتي:

1- نفس المرجع، ص 47.

2- فيصل الشطناوي، حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، الطبعة الثانية، مكتبة البلدية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001، ص 95.



**أولاً : الأسباب الاقتصادية:** يعتبر توافد المهاجرين لأسباب اقتصادية خاصة من الجنوب إلى الشمال من أهم الدوافع التي ركز عليها المتخصصون في قضايا الهجرة، وظهر ذلك من خلال المكانة التي يتعرض الجانب الاقتصادي من انهيار<sup>1</sup>.

فعلى الرغم من امتلاكه لثروات طبيعية هائلة، إلا أنّ الركود الصناعي لهذه الدول جعل أفرادها يعتمدون على الفلاحة والزراعة كمورد أساسي، بيد أنّ هذا المورد عجز بدوره على سد حاجات الأفراد والمواطنين نظراً لصعوبة الظروف كالتصحر والجفاف، مما تولد عنه انتشاراً سريعاً للفقر والبطالة اللذان يعتبران دافعا قويا للهجرة نحو الدول الأوروبية، وبالمقابل تسجل هذه الدول ارتفاعاً مطرداً للنمو الديمغرافي سنة بعد أخرى<sup>2</sup>. وقد انجر عن هذه العوامل مجتمعة انتشار المجاعة التي أصبحت تهدد سكان تلك الدول. بالإضافة إلى عدم قدرة حكومات دول الجنوب على طرح حلول حقيقية وجذرية لمشكلة البطالة المتفاقمة في الريف والمدينة، وبهدف البحث عن الاستقرار الدائم وتحقيق حياة أفضل<sup>3</sup>.

**ثانياً : الأسباب الاجتماعية:** من النتائج الأولى للانفجار الديمغرافي الذي يشهده عالم الجنوب نجد مشكلة البطالة، فإذا كان الفرد العامل يرى أنّ انخفاض الدخل مبرر كاف للهجرة بغرض رفع مداخليه، فإنّ العاطل عن العمل يرى أنّ مبرره أكثر من كافي، لذا تعتبر البطالة احد أهم الأسباب الرئيسية للهجرة إلى الخارج طلباً للعمل. والملاحظ أنّ البطالة تمس الأفراد من جميع المستويات العلمية والمهنية وحتى الحاصلين على شهادات عليا، وإنّ عدم قدرة سوق العمل الوطنية على تأمين هذه الطلبات على العمل يجعل الأفراد يتجهون إلى طلبها في الخارج ولو في ظروف عمل صعبة. بالإضافة إلى فشل في حل المشاكل الاجتماعية المتمثلة في الفقر والمجاعة والبطالة والأمراض.

---

1-Philippe Engerlhard, L'Homme Mondial. Les sociétés humaines peuventelles survivents ? Belgique, éditions Arléa, 1996, P 113.

2- Philippe Engerlhard,op;cit;p. 114.

3- شاقوري عبد القادر، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط،- المخاطر وإستراتيجية المواجهة-، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون ذكر سنة النشر، ص 314.

وكذلك صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، حيث يتقانى في إبراز مظاهر الغنى: سيارة، هدايا، استثمار في العقار.....<sup>1</sup>.

**الفرع الثاني : الأسباب السياسية والأمنية :** تعتبر الأسباب السياسية والأمنية من أهم العوامل التي أدت إلى تسارع وتزايد ظاهرة الهجرة غير النظامية؛ حيث أصبحت أعداد لا تحصى من الشباب والقصر يخاطرون بحياتهم ويتركون ديارهم بحثاً عن أوضاع أفضل للعيش، يجدونها دون شك في الدول الأوروبية، ورغم أنّ الأسباب السياسية هي من أكثر البواعث الدافعة للهجرة إلا أنها لا تتعلق بالأوضاع التي تعيشها الدول المصدرة فقط، بل تمس بذلك ببعض سياسات الدول المستقبلية التي أدت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تشجيعها.

**أولاً : الأسباب السياسية:** إنّ الأنظمة السياسية المبنية على الانتماء العرقي في دول الجنوب نجم عنه صراعات سياسية أدت إلى معارضة مسلحة، كما إنّ انتقال بعض الدول الإفريقية من أنظمة دكتاتورية إلى أنظمة ديمقراطية خلفت نزاعات وصراعات، منها<sup>2</sup>:

\* - سقوط الاتحاد السوفيتي وفقدان بعض الدول إلى دعمها السياسي.

\* - انتشار الحروب بين الدول حول الحدود بعد انسحاب الاستعمار.

\* - الانتشار الواسع للأسلحة الخفيفة دون مراقبة.

\* - إفلاس وفساد الأنظمة السياسية.

\* - النزاعات الدينية والقبلية والعرقية.

\* - غياب قوانين صارمة للحدّ من الهجرة غير النظامية.

والحقيقة؛ إنّنا نشهد تتابع الحروب القبلية في إطار الدولة الواحدة بشكل يكاد يكون مستمرا لا يعرف الحل أو التوقّف، إذ أنّ جذوره تضرب بعمق في صلب التكوين البشري لهذه الدول. والحق أنّ الأمر لا يقتصر على إفريقيا،

---

1- راوية توفيق، هجرة أبناء الشمال الإفريقي إلى أوروبا، - تحليل للأسباب والدوافع-، بحث منشور على الموقع،

<http://www.amanjordan.org>، تاريخ الدخول : 2019/9/5، على الساعة: 12 و 25 د.

2- أنور عبد الملك، تغيير العالم، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، نوفمبر، 1985، الكويت، ص 44.

وإن كانت هي أبرز مثال لهذه المأساة، بل إنَّ هناك عددا من الحالات المشابهة في جنوب شرق آسيا، وكذا في الدول الجديدة في المحيط الهادي وإن كانت أقل حدة وخطورة بكثير من الموقف في إفريقيا<sup>1</sup>.

وقد يكون هناك تأثير سياسي بفعل القمع؛ حيث يدفع الفرد نحو الهجرة قسرا وكرها، فلا سبيل له سوى الرحيل إلى وجهة مجهولة وربما تكون بالنفي الإجمالي. و الواقع أنَّ القمع لم يقتصر على أي كيان جغرافي أو سياسي منفرد، فأغلب البشر تعرضوا للقمع على مر العصور وفي كلِّ أرجاء العالم من خلال وضع من الإفقار الكامل يطرح نفسه على أنه طبيعي، إلا أنه لا يدعو في أغلب الحالات أن يكون النتيجة المترتبة على التقسيم الاجتماعي غير المتكافئ<sup>2</sup>. وهذا ما هو حاصل في أغلب الدول العربية إبان الصراع الإيديولوجي، أي بداية الستينيات من القرن الماضي، وما خلفته الحرب العربية الإسرائيلية من ترحيل قهري للفلسطينيين خارج القدس قبل تهويدها وبناء مستوطنات يهودية<sup>3</sup>، وسميت بنكبة 1967، ولا تزال القضية مطروحة إلى يومنا هذا حول التهجير الجماعي؛ واضحة المسألة الفلسطينية تحت شعار "الأرض مقابل السلام"، وتجرى حولها المفاوضات وسط تماطل دولي باسم التنازل مقابل العودة أو بشيء آخر<sup>4</sup>.

**ثانيا الأسباب الأمنية:** إنَّ الأسباب الأمنية لها دورها في استقطاب وفود الهجرة؛ حيث أنَّ الحروب هي أكثر ما يميز عامة القارة الأفريقية، يضاف إليها مجموعة لا حصر لها من الصراعات العرقية والإرهاب الذي يعتبر من بين أهم العوامل المتحكمة في الهجرة غير النظامية<sup>5</sup>.

ولقد كشف تقرير الجمعية العامة لعام 2001 "..... أنَّ الدمار الناجم عن الصراعات الدائرة في قارة إفريقيا كان ثمنها باهضا نتيجة عدم التصرف بسرعة لمنع تسرب الصراعات، وتعتبر الهجرة غير الشرعية جزءا من هذا الثمن، فبعد نصف قرن من انهيار الحكم الاستعماري، باتت الصراعات تطغى على كل أرجائها لتشمل إفريقيا

---

1- نفس المرجع، ص 44-45.

2- راوية توفيق، مرجع سابق.

3- أنور عبد المالك، مرجع سابق، ص 55.

4- نفس المرجع ونفس الصفحة.

5- راوية توفيق، مرجع سابق.

الوسطى غامبيا، الكاميرون، نيجيريا، السودان،... وغيرها، ووقع فيها أكثر من 186 انقلابا، و 26 حربا، وأكثر من 250 مليار دولار لميزانية حروب أوقعت القارة في مديونية تفوق 305 مليار دولار<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني : الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير النظامية

من خلال ما تقدم، تبين لنا أنّ ظاهرة الهجرة غير النظامية أصبحت من أكثر المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي اليوم، نظرا لما يترتب عليها من آثار سلبية عديدة على الدول المهاجر منها وإليها. فلقد أصبحت الدول التي يقصدها المهاجرون غير النظاميين، تحت وطأة مشكلة حقيقية بحاجة إلى معالجة، خاصة إذا علمنا أنّ هذه الدول في معالجتها لهذه المشكلة يجب أن تراعي وتوازن بين الاعتبارات الإنسانية والحفاظ على كيانها، ومما زاد الأمر تعقيدا على حكومات هذه الدول تنامي ردود الأفعال الشعبية والرسمية على أراضيها؛ إمّا ضد الهجرة غير النظامية وضرورة مواجهتها بكل قوة من ناحية، أو تسوية أوضاعهم من ناحية أخرى، ونتيجة لذلك تم تكثيف الجهود الدولية من أجل مكافحة الهجرة غير النظامية.

ومن هذا المنطلق سوف نتحدث عن الموثيق الدولية باعتبارها أداة لمكافحة الهجرة غير النظامية في (المطلب الأول)، وعن دور المنظمات الإقليمية في مكافحة الهجرة غير النظامية في (المطلب الثاني).

#### المطلب الأول: الموثيق الدولية كأداة لمكافحة الهجرة غير النظامية

سننترق في هذا المطلب لأبرز الاتفاقيات والموثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير النظامية، إضافة إلى الجهود التي تسعى إلى تكريس الأوضاع والنظم الوقائية، ورفع مستويات أداء السلطات المختصة، ليمثل بذلك إطارا لتعاون الدول في الحد من الهجرة غير النظامية.

**الفرع الأول: الموثيق الرئيسية لمكافحة الهجرة غير الشرعية:** وضعت الأمم المتحدة على المستوى الدولي مجموعة من الاتفاقيات الدولية في إطار سعيها لمعالجة هذه الجريمة المنظمة في مختلف صورها، باعتبارها

---

1- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة 57 الملحق رقم 1 وثيقة رقم: (A/57/1)، نيويورك، أوت، 2002، ص 10-21.

التنظيم الدولي الوحيد الذي يهتم بتسيير جميع العلاقات الدولية، والتي هي المصدر الأساسي الذي تستند إليه الدول، ومن ابرز هذه الاتفاقيات :

**أولا : بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو لعام 2000 (المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية):** تضمن هذا البروتوكول مواد عديدة من أهمها؛ تهريب المهاجرين عن طريق البحر، وتدابير مكافحته، والتدابير الحدودية، (أمن ومراقبة الوثائق، وشرعية الوثائق و صلاحيتها، والتدريب والتعاون التقني.....).

وما يميز هذا البروتوكول هو التركيز على الجانب الإنساني؛ أي نصه على حماية حقوق المهاجرين غير النظاميين<sup>1</sup>.

وفي هذه البروتوكول، يعتبر التعاون الدولي بين الدول الأطراف مهم وضروري لمنع تهريب المهاجرين، خاصة وأنّ الطريق الذي يعبره المهاجرون غير النظاميين للوصول من أفريقيا إلى أوروبا هو البحر الأبيض المتوسط، وقد عالج البروتوكول هذا الموضوع بصفة خاصة<sup>2</sup>.

ولعل ما خالص إليه هذا البروتوكول هو أنّ تهريب المهاجرين يساعد على تزايد الهجرة غير النظامية، ومن هنا شدّد على ضرورة التعاون الدولي لمكافحة تهريب المهاجرين لاعتبار هذه الجريمة هي جريمة دولية، بالإضافة إلى ضرورة توجيه اهتمام خاص للمناطق الضعيفة اقتصاديا واجتماعيا من اجل مكافحة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية الجذرية لتهريب المهاجرين<sup>3</sup>.

---

1- سالم إبراهيم بن أحمد النقبي، جرائم الاتجار بالبشر واستراتيجيات مكافحتها على الصعيدين الدولي والإقليمي، الطبعة الأولى، دار المتحدة للطباعة، بدون ذكر البلد، 2012، ص 100.

2- سالم إبراهيم بن أحمد النقبين مرجع سابق، ص 110.

3- فريزة عودية، مكافحة الهجرة غير الشرعية في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، رسالة دكتوراه، في القانون العام، جامعة الجزائر، 2015، ص 47.

ثانيا : الاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام 1990<sup>1</sup>: تغطي هذه الاتفاقية حماية جميع العمال المهاجرين النظاميين وغير النظاميين على حد سواء، بالإضافة إلى أفراد أسرهم. كما تغطي حقوق العمل، والحقوق الثقافية، والتعليم والصحة، والسكن، والتأمين الاجتماعي وغيرها من الحقوق.

وقد اعتبرت هذه الاتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم مسؤولية الدول المهاجر إليها، وألزمها باحترام حقوقهم وضمان حمايتهم، كما نصت على مجموعة من المعايير الدولية الملزمة لمعاملة المهاجرين الحائزين على الوثائق الرسمية، والمهاجرين غير الحائزين لها على حد سواء، فضلا عن تفصيل التزامات ومسؤوليات الدول المرسلّة والدول المستقبلة. وبشكل عام يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الاتفاقية في مكافحة الاستغلال وانتهاك حقوق الإنسان التي يتعرض لها المهاجرون<sup>2</sup>.

أما فيما يتعلق بمبدأ التعاون بين الدول الأطراف، فقد نصت الاتفاقية على أن تتعاون الدول الأطراف المعنية حسب الاقتضاء في اعتماد تدابير تتعلق بالعودة المنظمة للمهاجرين وأفراد أسرهم إلى دولة المنشأ عندما يقررون العودة، أو ينتهي إذن إقامتهم أو عملهم، كما تتعاون هذه الدول بشروط تتفق عليها، بغية العمل على إيجاد أحوال اقتصادية مناسبة لاستقرارهم من جديد في دولة المنشأ<sup>3</sup>.

ولتحقيق هذه الغاية في إطار ولاية كل دولة من الدول المعنية، نصت الاتفاقية على مجموعة من التدابير التي يجب اتخاذها منها: تدابير ملائمة لمنع نشر المعلومات المضلّلة المتصلة بالهجرة خروجاً ودخولاً، تدابير للكشف عن التقلات غير القانونية أو السرية للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم والقضاء عليها، فرض جزاءات فعالة على الأشخاص، أو الجماعات، أو الكيانات الذين ينظّمون أو يديرون، أو يساعدون في تنظيمها، تدابير لفرض جزاءات فعالة على الذين يستخدمون العنف، أو التهديد، أو التخويف ضد العمال المهاجرين، أو أفراد أسرهم<sup>4</sup>.

---

1- اعتمدت هذه الاتفاقية بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 45، وذلك في الدورة 158 المنعقدة بتاريخ 1990/12/18، وتم التصديق عليها في جويلية 2003.

2- لمزيد عن أهداف هذه الاتفاقية: يمكن الرجوع إلى الموقع: <https://goo.gl/aIZKD2>

3- فريزة عويذة ، مرجع سابق، ص 54.

4- لتفاصيل أكثر عن هذه التدابير راجع: شاقوري عبد القادر، مرجع سابق، ص 348-350.

**الفرع الثاني: الاتفاقيات الثنائية لمكافحة الهجرة غير الشرعية:** إلى جانب المواثيق الرئيسية التي سبق ذكرها،

وُجدت بعض المواثيق الثنائية التي سعت هي الأخرى إلى معالجة الهجرة غير النظامية من أبرزها:

**أولا : اتفاقية قانون البحار 1982<sup>1</sup>:** تنص المادة "22" من الاتفاقية، على ما يلي:....تتعاون دول الأطراف إلى

أقصى حد ممكن، على منع وقمع تهريب المهاجرين عن طريق البحر، وفق لأحكام قانون البحار الدولي". علما أنّ جريمة تهريب المهاجرين تضر كل من دولة المنشأ ودولة العبور، وكذلك دولة المقصد لأنّ مرور مركبة مائية عبر الإقليم البحري محمّلة بمهاجرين مهربين يهدد أمن وسلامة كل دولة.

**ثانيا: الاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ في البحار 1979<sup>2</sup>:** بالنظر إلى التطور التكنولوجي الذي وصل إليه العلم،

أصبح بالإمكان إرسال إشارات الاستغاثة بواسطة الأقمار الصناعية وتقنيات الاتصالات الأرضية إلى المراكز الشاطئية للسلطات المسئولة عن البحث والإنقاذ من أجل القيام بعمليات الإنقاذ بطريقة أسرع، إلا أنّ المشاكل التي واجهت السلطات عند القيام بعملها هو حصولها على موافقة الدول الساحلية على إنزال المهاجرين إلى البر لعدم حيازتهم على الوثائق القانونية المطلوبة.

ولهذا جاءت هذه الاتفاقية التي فرضت على الدول الأطراف ضرورة توفير الدعم لكل مكروب في البحر، بغض النظر عن جنسيته، أو وضعه، أو الظروف التي وُجد بها، وعليها أن تلبّي احتياجاته الأولية الطبية، أو غير الطبية وتنقله إلى مكان آمن، قبل اتخاذ الإجراءات المعمول بها في الدولة المعنية والخاصة بمكافحة الهجرة غير النظامية<sup>3</sup>.

**المطلب الثاني : دور المنظمات الإقليمية في مكافحة الهجرة غير النظامية**

---

1- ويطلق عليها أيضا "دستور المحيطات"، تم التوقيع عليها في جامايكا في 10 ديسمبر 1982، وهي الآن ملزمة بالنسبة لـ 154 دولة فضلا عن الاتحاد الأوروبي، تزيد موادها عن 400 مادة.

2- تم التوقيع عليها بلندن في 14 جانفي 1979.

3- ليندة فوزية: جريمة تهريب المهاجرين من منظور القانون الدولي، رسالة ماجستير، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015، ص 69-70.

لعبت المنظمات الإقليمية باعتبارها أحد أهم التنظيمات الدولية دوراً معتبراً لمعالجة الهجرة غير النظامية، وعلى هذا الأساس سنسلط الضوء على السياسات التي يركز عليها الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية لمكافحة الهجرة غير النظامية، كمثالين عن التنظيمات الإقليمية.

**الفرع الأول: مكافحة الهجرة غير النظامية في الاتحاد الأوروبي:** بزيادة تيارات الهجرة غير النظامية القادمة من الدول النامية إلى أقطار الاتحاد الأوروبي، زاد بذلك الضغط على المجموعة الأوروبية التي حاولت الحد من هذه الظاهرة من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات المشددة، والتدابير اللازمة فعقدت عدة لقاءات ومؤتمرات خلصت إلى:

**أولاً: اتفاقية شنغن<sup>1</sup>:** تمّ التوقيع على اتفاقية "شنغن" في لكسمبورغ عام 1985 من طرف 30 دولة معظمها دول في الاتحاد الأوروبي، ودول أخرى غير أعضاء (أيسلندا، النرويج وسويسرا)، وتشارك المملكة المتحدة وأيرلندا فقط في إجراءات التعاون الأمني وليس في

إجراءات التحكم المشترك في الحدود وإجراءات الفيزا<sup>2</sup>.

ويرجع الهدف من توقيع هذه الاتفاقية، إلى تنامي تحقيق حلم الوحدة الأوروبية وظهور الحاجة إلى إزالة الحدود وتنظيم حركة مرور السيارات والمواطنين بين الدول المجاورة، وتوجب هذه الاتفاقية أن تتبادل الدول الأعضاء في الاتفاقية المعلومات الشخصية والأمنية مع بعضها عبر ما يسمى بنظام "شينغن المعلوماتي"، وهو ما يعني سهولة القبض على أي شخص غير مرغوب فيه في أي دولة، ما دامت المعلومات المتوفرة تقول ذلك<sup>3</sup>.

---

1- تحتوي هذه الاتفاقية على 145 مادة، هدفها الأساسي ضمان حرية نقل الأشخاص التابعين للدول الأعضاء، وضمان أمنهم، وحق المراقبة والتتبع العابر للحدود، تم التوقيع عليها عام 1985 لتصبح بمثابة نصوص أساسية للكيان الأوربي الذي اتسعت رقعته ليجمع العديد من دول القارة كالسويد، الدنمارك، بلجيكا، النرويج، فلندا، هولندا، اليونان. للتوسع في الموضوع **أنظر:** محمد سامي الشوا، الجريمة المنظمة وصددها على الأنظمة العقابية، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة نشر، ص 204 وما يليها.

2- نفس المرجع ص 205.

3- محمد سامي الشوا، مرجع سابق، ص 205-206.



وقد أفاد هذا النظام (نظام معلومات شنغن)، الدول الأعضاء به في الحد من دخول المهاجرين غير النظاميين، الذين كانوا يتحايلون بالدخول من دول أخرى غير دولة المقصد التي رفضت طلبهم بالسفر إليها، وذلك بالحصول على تأشيرة بالسفر إلى دولة أخرى للسياحة، ثم السفر منها إلى دولة المقصد<sup>1</sup>.

ب- اتفاقية ماستريخت 1992<sup>2</sup>: لأجل ملء الفراغ القضائي، وللتصدي للجريمة المنظمة، عكست رغبة الطرف الأوروبي في الربط بين إحراز تقدم على صعيد الوحدة الاقتصادية وبين التقدم على صعيد السياسة الخارجية المشتركة، فحددت المخاطر والتهديدات الأمنية التي باتت تهدد الأمن الأوروبي خاصة استمرار تدفق المهاجرين غير النظاميين إلى أوروبا.

وفي سنة 1993، أنشئت الدول الأوروبية وحدة شرطة المخدرات الأوروبية داخل الهيكل التنظيمي للإتحاد الأوروبي، التي أسند إليها مهمة مكافحة المنظمات الإجرامية (المخدرات، تبييض الأموال) ليمتد اختصاصها عام 1995، ليشمل الجرائم المتعلقة بالاتجار بالأشخاص ومكافحة الهجرة غير النظامية<sup>3</sup>.

وبتاريخ 16 جويلية 1997، قرر الإتحاد تنفيذ آليات اتفاقية "مايسترخت" من خلال توقيع اتفاقية "أمستردام" التي ساهمت في بناء سياسة أوروبية مشتركة في مجال الهجرة، تناولت فيها أهم القضايا المتعلقة بتنظيم انتقال الأشخاص داخل أقاليم دول الأعضاء سواء كانوا رعايا أم أجنب.

وفي سنة 2008، أصدر المجلس الأوروبي وثيقة سماها "الميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء"؛ حيث دعى المجلس في هذه الوثيقة دول الإتحاد إلى العمل على السيطرة على ظاهرة الهجرة بتوحيد السياسات المتعلقة بها، والعمل على حماية الحدود الخارجية للإتحاد، من بينها إرجاع هؤلاء المهاجرين غير النظاميين إلى بلدانهم الأصلية، أو إلى بلدان العبور<sup>1</sup>.

---

1- نفس المرجع ونفس الصفحة.

2- اتفاقية مؤسسة للاتحاد الأوروبي، تهدف لإقامة وحدة أوروبية شاملة، تم التوقيع عليها في السابع من فيفري 1992 من طرف 12 دولة أوروبية، ودخلت حيز التنفيذ ابتداء من 1 نوفمبر 1993. راجع: فريزة عويده، مرجع سابق، ص 261، هامش 2.

3- ختو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية (1995 - 2010)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الإستراتيجية والأمنية، كلية علوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011، ص

ثانياً: مكافحة الهجرة غير الشرعية في جامعة الدول العربية: بدأت مسيرة التعاون العربي بتوقيع ميثاق جامعة الدول العربية، الذي حث على التعاون بين الدول الاعضاء في كافة المجالات، خاصة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، فقامت في هذا الصدد بإنشاء "المكتب الدائم لشؤون المخدرات" عام 1950، مهمته مكافحة إنتاج وتهريب المخدرات، ودراسة أسباب الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، ومعاملة المجرمين وضمان التعاون بين أجهزة الأمن للدول الأعضاء<sup>2</sup>.

أمّا فيما يتعلق بالهجرة، فقد أظهرت الجامعة اهتماماً في هذا الأمر وسعت إلى زيادة التنسيق من خلال إنشاء:

أ- منظمة العمل العربية: أصدرت في هذا الصدد العديد من اتفاقيات العمل العربية التي نذكر منها خاصة، الاتفاقية الصادرة في شأن حرية تنقل وتناقل الأيدي العاملة بين الأقطار العربية وتطبيق ما تم الاتفاق عليه خلال مؤتمرات العمل العربي، من أن تكون الأولوية للعمالة الوطنية تليها العمالة العربية، ثم العمالة الأجنبية في أضيق الحدود، وفي المهن والتخصصات التي لا يمكن توافرها من العمالة العربية<sup>3</sup>.

ب- إنشاء المرصد العربي للهجرة عام 2007: ويهدف إلى إنشاء قاعدة بيانات تغطي البلدان العربية وتيارات الهجرة العربية، وتشمل البيانات الإحصائية للهجرة وتوزيعاتها، والتشريعات التي تحكم الهجرة، والإجراءات التي تنظمها في بلدان الإرسال والاستقبال، والتواصل بين المعنيين بالهجرة والتشاور مع جمعيات المهاجرين في بلدان الاستقبال<sup>4</sup>.

خاتمة

---

1- ختو فايزة، مرجع سابق، ص 75-76.

2- مختار سعد، نشأة الجريمة المنظمة عبر الوطنية و طرق مكافحتها، أعمال عن الندوة الإقليمية حول الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مصر، يومي 28 و 29 مارس، 2007، ص 114.

3- نفس المرجع، ص 121.

4- نفس المرجع، ص 122.

يتضح مما سبق أنّ الهجرة غير النظامية لها أسبابها ومبرراتها ودوافعها التي تجعلها في ازدياد مطرد، حتى خرجت من دائرة الظاهرة وتحولت إلى مشكلة دولية في ضوء الآثار السلبية لها وتداعياتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية.

لذلك كان لا بد من إيجاد آليات ووسائل لمواجهة مشكلة الهجرة غير النظامية، التي يبدو أنها لم تتجح في وضع حد لهذه المشكلة، خاصة لاعتمادها على الحلول الأمنية فقط. ومن هنا توصلنا من خلال دراستنا إلى النتائج التالية، محاولين إبداء بعض المقترحات على النحو الآتي:

### أولاً: النتائج

- 1- إنّ الأسباب الحقيقية للهجرة غير النظامية تعود إلى تردي المستويات الاقتصادية، وتدني الأجور، والتنمية في البلدان الأصلية، وإلى عدم الاستقرار السياسي من حروب أهلية، ونزاعات مسلحة، وصراعات على السلطة.
- 2- غالبية المشروعات التي طُرحت لمكافحة الهجرة غير النظامية من قبل دول الشمال تقوم على الحلول الأمنية، وهذه الحلول غير عملية كونها تهمل الأسباب والظروف المحيطة بموضوع الهجرة غير النظامية.

### ثانياً : المقترحات

من خلا ما تم إيضاحه يتبين أنّ ظاهرة الهجرة غير النظامية مشكلة ينبغي الوقوف عندها بإرادة قوية، وأن يتم التعامل معها بعناية بالغة وعليه فإننا نفتح ما يلي:

- 1- يجب على الدول إيجاد بنية اقتصادية قوية توفّر الأمن الوطني وتقضى على البطالة التي هي السبب الرئيسي لحركة المتسولين.
- 2- إنّ التصدي ومواجهة ظاهرة الهجرة غير النظامية يجب أن يكون من خلال منظومة تشريعية متكاملة، وذلك بإجراءات وإصلاحات تنموية شاملة لتوفير مناصب شغل ومكافحة الفقر، وترسيخ دعائم العدالة الاجتماعية والقضاء على الفساد ومحاربتة.

3- إنَّ المعونات التي تقدمها الأمم المتحدة لدعم التنمية في الدول النامية غير كافية، مما يتطلب تضافر جهود الدول الكبرى لتحسين الأحوال المعيشية في بلدان العالم الثالث، كوسيلة للحد من تيارات الهجرة غير النظامية التي أصبحت هاجسا أمنيا يهدد الأمن والاستقرار في الدول.

### قائمة المراجع

#### أولا : المراجع باللغة العربية

##### 1- المعاجم والقواميس

- عجيل الويسي وآخرون، المنجد في اللغة العربية والإعلام، دار المشرق، بيروت، 1988.

##### 2- الكتب

- محمد سامي الشوا، الجريمة المنظمة وصددها على الأنظمة العقابية، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة نشر.
- محمد فتحي عيد، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، الطبعة الأولى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.
- سالم إبراهيم بن أحمد النقي، جرائم الاتجار بالبشر واستراتيجيات مكافحتها على الصعيدين الدولي والإقليمي، الطبعة الأولى، دار المتحدة للطباعة، بدون ذكر البلد، 2012.
- علي فايز الحجني، الهجرة غير الشرعية،- الفهم المفروض للهجرة غير الشرعية-، مكتبة العبيكان، الرياض،
- فيصل الشطناوي، حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، الطبعة الثانية، مكتبة البليدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001.
- شاقوري عبد القادر، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط،- المخاطر وإستراتيجية المواجهة-، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون ذكر سنة النشر.

##### 3- الرسائل والمذكرات

- زهود مناد، مسألة الهجرة الأورو مغاربية- رهانات وآفاق-، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2002.
- ليندة فوزية، جريمة تهريب المهاجرين من منظور القانون الدولي، رسالة ماجستير، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015.
- فريزة عودية، مكافحة الهجرة غير الشرعية في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، رسالة دكتوراه، في القانون العام، جامعة الجزائر، 2015.
- قزو محمد آكلي، الوضع القانوني للمهاجرين الجزائريين بفرنسا، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 1986.
- ختو فايزة، البعد الأمني للهجرة الغير شرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية (1995 - 2010)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الإستراتيجية والأمنية، كلية علوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011.

##### 4- البحوث والمقالات والندوات

- أنور عبد الملك، تغيير العالم، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، نوفمبر، 1985، الكويت.

- بن مشري عبد الحليم، ماهية الهجرة غير الشرعية، مجلة المفكر، العدد السابع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

- محمد رضا التميمي، الهجرة غير الشرعية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع، جانفي، 2011.

- مختار سعد، نشأة الجريمة المنظمة عبر الوطنية و طرق مكافحتها، أعمال عن الندوة الإقليمية حول الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مصر، يومي 28 و 29 مارس، 2007 .

#### **5- الوثائق القانونية مرتبة من الأقدم إلى الأحدث**

##### **أ- المواثيق والاتفاقيات**

- الاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ في البحار، 1979.

- اتفاقية قانون البحار، 1982.

- اتفاقية شنغن، 1985.

- الاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام 1990.

- اتفاقية ماستريخت 1992

- بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو لعام 2000 (المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية).

##### **ب- التقارير**

- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة 57 الملحق رقم 1 وثيقة رقم: (A/57/1) ، نيويورك، أوت، 2002.

##### **ج- القوانين الجزائرية**

- الأمر رقم 211/66 المؤرخ في 21 جويلية 1966، المتعلق بوضعية الأجانب في الجزائر.

##### **ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية**

- Philippe Engerlhard, L'Homme Mondial. Les sociétés humaines peuventelles survivants ? Belgique, éditions Arléa, 1996.

##### **ثالثا : المواقع الإلكترونية**

- راوية توفيق، هجرة أبناء الشمال الإفريقي إلى أوروبا، - تحليل للأسباب والدوافع-، بحث منشور على الموقع،

http://www.amanjordan.org ، تاريخ الدخول : 2019/9/5، على الساعة: 12 و 25 د

الموقع https://goo.gl/aIZKD2 ، تاريخ الدخول : 2019/9/11، على الساعة 9 و 49 د